المسئولية الطبية للتطبيب عبر المواقع الالكترونية في ضوء القانون المدني

اعداد الباحثة

جيهان بسيونى إبراهيم

تحت إشراف

أ.د/ سهير منتصر

أستاذ القانون المدنى

كلية الحقوق-جامعة الزقازيق

المحامى بالنقض والدستورية العليا

١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤ م

المستخلص:

يُعدّ التطبيب عبر المواقع الإلكترونية أحد التطورات الحديثة في مجال الرعاية الصحية، حيث يُتيح تقديم الخدمات الطبية للمرضى عبر المواقع الالكترونية ويثير هذا التطور تساؤلات حول تحديد المسؤولية الطبية في حال حدوث أي ضرر للمرضى، كما يُحدد القانون المدني المصري مسؤولية الطبيب في حال إصابته المريض بضرر نتيجة خطئه أو إهماله ويتحمل الطبيب مسؤولية تعويض المريض عن الضرر الذي لحق به.

كما تُصبح مسؤولية الطبيب في التطبيب عبر المواقع الإلكترونية أكثر تعقيدًا، حيث تتعدد الأطراف التي قد تتحمل المسؤولية، مثل الموقع الإلكتروني فقد يتحمل الموقع الإلكتروني مسؤولية التأكد من كفاءة وخبرة الأطباء المُسجلين على منصته، المريض فقد يتحمل المريض مسؤولية عدم اتباع تعليمات الطبيب أو عدم استخدام الخدمات الطبية بشكل صحيح، مقدم الخدمة حيث يتحمل مقدم الخدمة مسؤولية أي ضرر ينتج عن الخدمات المقدمة للمريض.

لذا يُعدّ تحديد المسؤولية الطبية في التطبيب عبر المواقع الإلكترونية موضوعًا معقدًا وله العديد من التحديات ويجب على جميع الأطراف المعنية، مثل المريض والطبيب والموقع الإلكتروني، العمل معًا لضمان تقديم خدمات طبية عالية الجودة وحماية حقوق جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية: المسئولية الطبية، التطبيب، المواقع الالكترونية، القانون المدني

Abstract

Online medicine is one of the recent developments in the field of healthcare, as it allows the provision of medical services to patients via websites. This development raises questions about determining medical liability in the event of any harm to patients. The Egyptian Civil Code also determines the doctor's liability in the event that the patient suffers harm as a result of his error or negligence, and the doctor bears the responsibility of compensating the patient for the harm he has suffered.

The doctor's liability in online medicine also becomes more complex. There are multiple parties that may bear responsibility. Such as the website, the website may bear the responsibility of verifying the competence and experience of the doctors registered on its platform. The patient, the patient may bear the responsibility for not following the doctor's instructions or not using medical services correctly. The service provider, as the service provider bears the responsibility for any harm resulting from the services provided to the patient.

Therefore, determining medical liability in online medicine is a complex topic with many challenges. All parties involved, such as the patient, the doctor, and the website, must work together to ensure the provision of high-quality medical services and protect the rights of all parties.

Keywords: Medical liability, Medicine, Websites, Civil law

مقدمة:

لقد شهد الطب خلال العقود الأخيرة التطور الكبير والملحوظ وقد جعل الكثير يقروا بأن ما حدث من التطور والتقدم فى المجالات الطبية خلال الخمسين عاماً الأخيرة يجاوز فى أهميته ما تم خلال عمر الطب ذاته فى عشرين قرن، كما لا يزال الطب يأتي كل يوم بما هو جديد فى كافة التخصصات فقد أصبح أهم ما يميز الطب الحديث هو الإيجابية والفاعلية التى جعلته يتجاوز حدود المهمة الأصلية له التى تتمثل فى الوقاية والعلاج من الأمراض حتى بات يشتمل على تحقيق رغبات الأفراد فى الكثير من المجالات غير العلاجية كما هو الحال فى عمليات التجميل.[١٠٧٧]

ويعتبر التطبيب عبر المواقع الإلكترونية من الأعمال الطبيبة الحديثة التى قد ظهرت فى الآونة الأخيرة على أرض الواقع بهدف إيجاد الحلول العديدة للأمراض وعلاجها عن طريق تقنيات الاتصال عن بعد [١٠٧٨]، حيث أنه فى أوائل القرن العشرين استحدث التطبيب عن بعد الشكل الجديد من الطب، وأصبح فى إمكان المرضى تسهيل التواصل بينهم وبين الأطباء المعالجين من خلال أحدث وسائل الاتصال عن بعد، ولقد ازداد الإعتماد على التطبيب عبر المواقع الإلكترونية فى الفترة من ١٩٢٠م إلى ١٩٤٠م فى المدن الأوروبية كهولندا وبنسلفانيا ، حيث كانت تقارير صور الأشعة ومنها الأشعة السينية يتم إرسالها عبر خطوط الهاتف حتى مدى ٣٩ كم، وفى عام ١٩٥٠م طبقت كندا تلك الخدمة وأسست تكنولوجيا خاصة بها تحت مسمي نظام الأشعة عن بعد، ومع إنتشار الصور المتحركة وظهور تكنولوجيا الأفلام استحدث العلماء الطب المرئي فى سنة ١٩٥٩م، حيث أصبح أطباء جامعة نبراسكا أول من استخدم الاتصالات المرئية للأغراض التعليمية والطبية من خلال جهاز ارسال واستقبال مرئي، وفى سنة ١٩٦٥م تم تركيب أجهزة تليفزيون فى المستشفيات الحكومية للاستشارات الطبية، وفى سنة ١٩٦٧ قام كينيث بيرد بتأسيس وحدة فى مستشفى ماساتشوستس العام وهى وحدة من أولى عيادات الطب الإلكتروني .[١٠٧٩]

(1077) وائل تيسير محمد عساف ، المسؤولية المدنية للطبيب ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير فى القانون الخاص ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٢٠ ، ص ١.

(1078) فراس مشهل عبد الجبار ، رائدة النجماوي ، مسؤولية الطبيب المدنية فى التطبيب عن بعد ، دراسة مقارنة ، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية ، المجلد رقم ٢ ، العدد رقم ٣ ، ٢٠٢٢م ، ص ١٢٥.

(1079) د. محمد حمدان عابدين ، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد فى ظل جائحة كورونا ، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة دمياط ، العدد رقم ٥ ، يناير ٢٠٢٢م ، ص ٤٠٦-٤٠٧.

والتطبيب ممارسة قد عرفتها منظمة الصحة العالمية منذ سنة ١٩٩٧م بوصفه إحدى صور العمل الطبي الذي يستخدم فى نقل المعلومات الطبية عبر وسائل الاتصالات وغيرها كالصور والتقارير والتسجيلات وما شابه ذلك ، وذلك بهدف الحصول على التشخيص ورأي أهل الإختصاص .[١٠٨٠]

غير أن الفاعلية المتزايدة والتطور الكبير فى الطب الحديث قد نجم عنه الآثار الضارة والمخاطر على جسم الإنسان الذي ما زال فى الكثير من جوانبه مجهول أمام الطب، كما أن الكثير من الممارسات الطبية الحديثة تتم فى أغلب الأحيان عبر العقاقير التى لا تخلو من الآثار السلبية الغير متوقعة التى قد تظهر بعد فترة زمنية من العلاج على الإنسان ، ولقد زاد من هذه المخاطر التى نتجت عن الطب الحديث استخدام الآلات والأدوات المعقدة فى العلاج مما يتسبب فى الكثير من الأحيان بحدوث مخاطر تلحق بالإنسان.((١٠٨١))

وتثير المسؤولية الطبية فى ذات الوقت بعض الإشكاليات التى تحدث خلال فترة العلاج عبر المواقع الإلكترونية وما يرافقها من الأخطاء التى قد تلحق بالمريض من أضرار طبية مما تستوجب معها تعويضه عن تلك الأضرار التى لحقت به، والأصل العام أن الطبيب ملتزم ببذل العناية اللازمة بهدف الوصول إلى مرحلة الشفاء وعليه فلا تنعقد ولا تنهض مسؤولية الطبيب إلا فى حالة ما إذا تبين أنه لم يقوم ببذل العناية الطبية الضرورية المطلوبة فضلاً عن أنه نتج عن ذلك إصابة المريض بالأضرار، وبالتالي يكون مسؤولاً عن تعويض المتضرر نتيجة إخلاله بما يقع عليه من الإلتزامات وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية، كما أن التعويض فى مجال المسؤولية الطبية عسيراً نتيجة صعوبة تحديد الضرر الذي أصاب المريض بصورة دقيقة، غير أنه يوجد بعض الحالات الاستثنائية التى يكون فيها إلتزام الطبيب بتحقيق النتيجة وبالتالي فلا يمكن للطبيب التخلص مما عليه من مسؤولية فى مواجهة المريض إلا فى حالة إثبات السبب الأجنبي.[١٠٨٢]

والطبيب هو شخص لديه المهارة والخبرة الطبية اللازمة من وجهة نظر المريض التى يمكنها أن تحقق الشفاء، غير أن الشفاء الذي يراه المرضي فى يد الأطباء قد تكون مساوياً أو معادلة لخسران حياتهم فى بعض الأحيان، حيث أن أي خطأ يرتكبه الطبيب خلال فترة معالجة المرضي من الممكن أن تؤدي إلى أن يخسر المريض حياته وبالتالي توجد صعوبة مادية فى تعويضه عن فقدان حياته، كما أن الطبيب يقوم بالعمل الطبي المصرح له به قانوناً ومسجلاً فى نقابة الأطباء، وبالتالي يكون لديه إجازة قانونية لمزاولة مهنة الطب ويكون هدفه من العمل الطبي هو إجراء الكشف الطبي على المرضي وتشخيص حالتهم وعلاجهم بهدف تحقيق الشفاء لهم وتخفيف الآلام عنهم أو الحد منها ومن ثم فهو

((1080)) E-Health in India, Legal, Regulatory and Tax Overview, January 2017.

(1081) وائل تيسير محمد عساف ، مرجع السابق ، ص ١.

(1082) فراس مشهل عبد الجبار ، رائدة النجماوي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥.

يرمي لتحقيق المصلحة الإجتماعية غير أنه يتشرط توافر الرضاء والعلم بطبيعة العمل الطبي الذي ينوي القيام به وتبصير المرضي بذلك مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الطارئة والاستثنائية وحق المرضي تجاه الطبيب الذي يتمثل فى حرص الطبيب على سلامة المرضي ومسائلته عن الأخطاء الطبيبة التى يرتكبها تجاه المرضي، غير أن هذا الالتزام يتضمن منه الجهود الصادقة واليقطة.[١٠٨٣]

فمما لا شك فيه أن توفير الرعاية الصحية للمرضي عبر المواقع الإلكترونية بصورة مرضية أصبحت فى الوقت الحاضر من الأمور التى تشكل صعوبة كبيرة نتيجة وجود عدة عوامل ساهمت فى ذلك ومنها تغيير التركيبة السكانية والزيادة فى الطلب على خدماتها والنقص النسبي فى أعداد المهنيين الصحيين المتخصصين وأخيراً النقص فى مرافق الرعاية .[١٠٨٤]

أهمية البحث:

يحتل التطبيب عبر المواقع الإلكترونية الأهمية الخاصة على الصعيد الدولي والإقليمي، والوطني فقد أشار تقرير إركي لكيانين والموجه إلى المفوضية الأوروبية[١٠٨٥] أن التحديات التى تواجه الرعاية الصحية فى أوروبا تتطلب الاستجابة الفورية والجريئة ومن ثم زيادة استخدام التكنولوجيا والخدمات ومنها الإنترنت بإعتبارها وسيلة رئيسية فى تحسين الرعاية الصحية ، كما أظهر التقرير أيضاً أن الصحة الإلكترونية قد باتت صناعة الصحة العامة الجديدة التى يبلغ مبيعاتها ١١ مليار يورو بجانب الأدوية والأجهزة الطبية .[١٠٨٦]

كما أن ممارسة الرعاية الصحية عبر المواقع الإلكترونية تحقق الفائدة المزدوجة لكل من الطبيب والمرضي المتقابلان عن بعض من خلال إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، لأنها تمكن الطبيب من التعرف على المسائل القانونية التفصيلية التى تتعلق بصميم العمل الفني، مما تجنبه الوقوع فى الأخطاء التى من الممكن تجنبها بسهولة، وهو ما يحقق للطبيب نوعاً من الثقة والطمأنينة التى تجعل تشخيص المرضي وعلاجهم بعيداً عن نطاق المسؤولية المدنية التى يمكنها أن تشكل تهديداً على المستقبل المهني للطبيب، كما أنها تمكن المرضي من التعرف على حقوقهم التى منحهم القانون إياها ، وكيفية الوصول لها فى حالة الإصابة بالضرر الذي يترتب عن إخلال الطبيب بأي من إلتزاماته

(1083) وائل تيسير محمد عساف ، مرجع سابق ، ص ٢.

(1084) **Benjamin Ong:** National Telemedicine Guidelines, Academy of Medicine, Singapore, Jan – 2015, p.1.

(1085) E-Health-Making Healthcare Better for European Citizens: An Action Plan for a European e-Health Area, COM (2004) 356.

(1086) Le rapport Erkki Liikanen: "Le rapport montrait également que l'e-santé était en train de devenir la nouvelle industrie de la santé publique avec un chiffre d'affaires annuel de 11 Mds €, aux côtés des produits pharmaceutiques et des dispositifs médicaux".

وذلك بدلاً من ضياعها نتيجة عدم جدوي ملاحقة الطبيب قضائياً بشأن مسؤولية الطبيب نتيجة عدم إمكانية مساءلته.

وتثير دراسة المسؤولية المدنية للطبيب فى مجال الرعاية الصحية عبر المواقع الإلكترونية مسائل عدة منها مدى كفاية النصوص القانونية المنظمة فى التشريع المصري – الذي لم يتضمن النصوص والقواعد المنظمة لهذا النوع من الرعاية والقانون الفرنسي الصادر فى ٢١ يوليو ٢٠٠٩م بشأن الرعاية الصحية عبد بعد والقانون الإتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠١٦م بشأن المسؤولية الطبية – حيث لم يتضمنا التفاصيل التنظيمية والقواعد التى يمكن تطبيقها على هذا النوع من الرعاية ؟

أهداف البحث:

إذا كان التطبيب عبر المواقع الإلكترونية يهدف بصورة أساسية إلى العمل على توفير الرعاية والخدمات الصحي للمرضي بيسر وسهولة ويجودة عالية، وذلك عن طريق الجمع بين الخبرة للمهنيين المؤهلين لذلك واستخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة ، فإن هذه الدراسة لها مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- البحث عن خدمات علاجية مبتكرة عن طريق الاستفادة من التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم فى تقديم خدمات الرعاية الصحية فى كافة الأوقات وبأعلى مستويات الجودة .
- بيان وايضاح لإيجابيات التطبيب عبر المواقع الإلكترونية التى أصبحت غير مقصورة على المرضي فقط بل أنها تمتد لكل من يزاول هذا النشاط من المهنيين الصحيين، فقد أدي ممارسته لإكساب الكوادر الطبية منهم الخبرات المهنية الجديدة التى تتوافق مع مؤهلاتهم والتطورات التكنولوجية التى طغت على القطاع الصحي، وتوجيههم وتدريبهم على أفضل الممارسات لنشاط التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.
- التأكيد على أنه فى حالة اللجوء إلى التطبيب عبر المواقع الإلكترونية فإن هذا لا يعد اسلوب لتعويض نقص الكوادر الطبية والمهنية المؤهلة لتقديم الخدمات الصحية بالمنشآت الطبية بل أنه عبارة عن إجراء طبي فى جد ذاته وصار ضرورة حتمية، ومن ثم يجب التنقيد فى تنفيذه بالقواعد الخاصة بأخلاقيات مهنة الطب.
- دعوة المشرع وصناع القرار فى العديد من الدول التى لم تقم بعد بتقنين التطبيب عبر المواقع الإلكترونية إلى القيام بوضع الإطار القانوني المنظم له، محدداً للشروط التى يجب توافرها فى تنفيذه وصوره وأطرافه والتزاماتهم ومسؤوليتهم القانونية دون أن يتم ترك الأمر للقواعد العامة التى قد تصبح فى بعض الأحيان حجر عثرة لمستقبل التطبيب عبر المواقع الإلكترونية، حيث أنه أصبح ضرورة حتمية لا غنى عنها فى تحسين مستويات الرعاية الصحية.

- الوقوف على جوانب وأبعاد التطبيب عبر المواقع الإلكترونية القانونية من خلال استعراض تجارب وإتجاهات الدول العالمية الحديثة بشأنه وخاصة القانون الفرنسي وذلك باعتباره محل لهذه الدراسة بجانب التشريع المصري، وذلك بهدف الاستفادة منه والعمل على تحديث البنية التشريعية المصرية الخاصة بمنظومة القطاع الصحي.
- القضاء على الممارسات الطبية الخاطئة للتطبيب عبر المواقع الإلكترونية والتى تعود للطبيعة التقنية والتفصيلية لكل من المعدات التى سيتم استخدامها والمعلومات المرسلة والتى عن طريقها يتم فيها الاحتيال على المرضي واستغلال حالتهم المرضية وظروفهم الخاصة ، وذلك بهدف بيان كيفية التغلب على ذلك ووسائله .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول مدى كفاية نصوص القانون المصري لمعالجة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟ حيث يعد موضوع البحث من الموضوعات الحديثة التى لم يتم تناولها بالبحث الكافي ولا بالتنظيم القانونى المستفيض ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة يمكن إجمالها فيما يأتي:

- ما المقصود بالتطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟
- ما هي شروط أعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟
- ما هي مزايا وعيوب التطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟
- من هم أطراف مباشرة أعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟
- ما هي صور التطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟
- ما هو تقييم ممارسة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية ؟
- ما هي واجبات المهني القائم بأعمال مباشرة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية؟
- ما مدى إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية المدنية على القائم بأعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية؟

منهجية البحث:

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي من خلال التعرض لما تناولته القوانين والتشريعات حيال موضوع المسؤولية المدنية عن خطأ الطبيب من خلال التطبيب عبر المواقع الالكترونية، ومن ثم تحليلها بهدف الوصول الي مجموعة من النتائج قد تسهم في حل مشكلة الدراسة.

خطة البحث:

الفصل الأول: ماهية التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وشروط تنفيذ أعماله

المبحث الأول : مفهوم التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وأطرافه

المطلب الأول : تعريف التطبيب عبر المواقع الإلكترونية والأطراف المشاركة في تنفيذ أعماله

المطلب الثاني : التمييز بين التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وما يتشابه معه من المصطلحات

المطلب الثالث : مزايا وعيوب التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المبحث الثاني : شروط أعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الأول : الشروط التى تتعلق بالمريض

المطلب الثاني : الشروط التى تتعلق بالمهني

المطلب الثالث : الشروط التى تتعلق بالمنشأة والجهات الصحيةز

الفصل الثاني: أحكام المسؤولية المدنية للطبيب فى التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المبحث الأول : صور التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وتقييمها

المطلب الأول : صور التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الثاني : تقييم التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المبحث الثاني : واجبات المهني القائم بأعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الأول : شروط مزاولة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الثاني: واجبات المهني القائم بأعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المبحث الثالث: المسؤولية المدنية للمهني التى تنشأ عن مباشرة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الأول: الأساس القانوني لممارسة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الثاني: مدى إنطباق قواعد المسؤولية المدنية للمهني النشأة عن مباشرة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

المطلب الثالث: مدى المسئولية المدنية للموقع الإلكترونى عن فعل الغير.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المراجع

الفصل الأول

ماهية التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وشروط تنفيذ أعماله

المبحث الأول

مفهوم التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وأطرافه

المطلب الأول

تعريف التطبيب عبر المواقع الإلكترونية والأطراف المشاركة في تنفيذ أعماله

أولا: التعريف اللغوي

تطبيب (مفرد) مصدر طبَّبَ، طبَّبَ يُطبّب، تطببًا، فهو مُطبّب، والمفعول مُطبَّب. وتطبَّب الشّخصُ: مارس الطب، وتطبَّب راجيًا الشفاء: تداوى، وتلقى العلاج وخضع لإرشادات الطبيب. [١٠٨٧]

ثانياً: التعريف الفقهي

"أحد أشكال التعاون في الممارسة الطبية الذي ينشئ اتصالا عبر المواقع الالكترونية، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بين المريض وواحد أو أكثر من الأطباء والمهنيين الصحيين للتشخيص الطبي واتخاذ القرار بشأن الرعاية والعلاج".

ويساعد التطبيب عبر المواقع الالكترونية المريض في الوصول إلى العديد من الخدمات الصحية من خلال استخدام بوابته الإلكترونية من خلال بعض التطبيقات الذكية على الهواتف المحمولة أو البريد الإلكتروني أو الأجهزة اللاسلكية. [١٠٨٨]

ثالثاً: التعريف القانوني

لا يوجد تعريف محدد للتطبيب عبر المواقع الإلكترونية في القانون المصري لكن، يمكن استنتاج بعض الأحكام من القوانين واللوائح من قانون مزاولة مهنة الطب رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، حيث يشار للتطبيب عبر المواقع الالكترونية إلي الإجراءات الطبية التي يتم تنفيذها عن بعد بواسطة جهاز يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1087] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٣٨٢.

[1088] عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي)، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٣٨، ٢٠١٨، ص ٣٢.

المطلب الثاني

التمييز بين التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وما يتشابه معه من المصطلحات.

أولاً: التطبيب عبر المواقع الالكترونية والرعاية الصحية عن بعد

إن التطبيب عبر المواقع الالكترونية هو نوع من الممارسة الطبية التي تستخدم تكنولوجيا الوسائط والاتصالات وتقيم اتصالًا عن بعد بين واحد أو أكثر من المتخصصين في الرعاية الصحية أو بينهم وبين المريض.[١٠٨٩]

ومن أهم الخدمات التي يقدمها التطبيب عبر المواقع الالكترونية:

- مواعيد افتراضية مع الطبيب تشمل التشخيص والعلاج والوقاية من الجروح والأمراض.
- إرسال صور للمريض إلى الطبيب مما يساعد الطبيب على التشخيص، مثل: إرسال صورة للجرح الذي يعاني منه المريض.
- تذكير المريض والطبيب بمواعيد الزيارات المنتظمة بعد العلاج وخاصة لأصحاب الأمراض المزمنة.
- التقييم الطبي للمريض بعد الجراحة.

وأهم الخدمات التي تقدمها الرعاية الصحية عن بعد:

- المعلومات الإلكترونية من صور وفيديوهات ومقالات طبية وعلمية.
- مواعيد افتراضية بين الطبيب والمريض أو مجموعة من المرضى باستخدام مكالمات الفيديو والصوت.
- جميع الخدمات الصحية وغير الصحية التي يمكن تقديمها للمريض عن بعد.
- تبادل الخبرات والمعلومات الصحية بين الأطباء، بين الأطباء والمرضى أو بين الأطباء والأسر.

ثانيًا: التطبيب عبر المواقع الالكترونية والصحة الإلكترونية[١٠٩٠]

تُعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة الإلكترونية بأنها "الاستخدام الموحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية في القطاع الصحي" ونعرّفها بأنها: "استخدام ونقل وإدارة وتبادل المعلومات الصحية الرقمية لصالح الممارسات الطبية"، والصحة الإلكترونية تشير بشكل عام إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت والروبوتات والواقع الافتراضي لتعزيز الصحة والوقاية منها وعلاجها والحفاظ عليها، في حين يقتصر التطبيب عبر المواقع الالكترونية على تقديم الخدمات

(1089) باسم محمد فاضل المدبولي، التنظيم القانوني لممارسة التطبيب عن بعد: دراسة مقارنة، مجلة الأمن القومي، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٤٦١.

(1090) aspx.Ehealth/Pages/nehs/Ministry/sa.gov.moh.www://h.

السريرية للمريض من استخدام تكنولوجيا الاتصالات عن بعد مثل: كالتشخيص ووصف العلاجات والعلاجات عن بعد وتمكين المختص من اتخاذ القرارات العلاجية وتنفيذ ومراقبة الحالة الطبية للمرضى[١٠٩١]

المطلب الثالث

مزايا وعيوب التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

يمكن القول أن للتطبيب عبر المواقع الالكترونية عدة مميزات، يمكن سرد بعضها على النحو التالي:

أولا: مزايا التطبيب عبر المواقع الالكترونية.

١- تغيير أنماط الرعاية الصحية:

لقد ساعد التطبيب عبر المواقع الالكترونية في تغيير أشكال الممارسة الطبية من خلال الترويج لنهج أكثر جماعية يعتمد على تبادل المعلومات الطبية ومشاركتها، مما أدى إلى ظهور مجال قانوني يشار إليه باسم الصحة المحمولة ،ونظراً للارتباط الوثيق بين التطبيب عبر المواقع الالكترونية والتكنولوجيا الحديثة، فإننا نلاحظ أن أشكاله وأشكاله تستمر في التطور مع تطور تقنيات الاتصال الحديثة .

٢- توفير الوقت والجهد

عادةً ما يتيح الأطباء الذين يشاركون في التطبيب عبر الالكترونية وقتًا كافيًا للمريض، مما يمنح المريض فرصة أكبر لمناقشة تاريخه الطبي بشكل مريح دون التقيد بوقت طبيب محدد بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر على المرضى الوقت الذي يقضونه في انتظار الطبيب في العيادات كما يفيد التطبيب عبر المواقع الالكترونية المرضى.

٣- تحسين جودة الخدمات الطبية

يساعد التطبيب عبر المواقع الالكترونية على تحسين جودة الخدمات من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الطبية الجديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: العلاج الإشعاعي عن بعد، والجراحة عن بعد ، حيث ساعدت مشاريعها من خلال تبادل الخبرات على تطوير مستوى خدمات الرعاية الصحية وزيادة الكفاءة، والآن يمكن للمرضى الاستفادة من الخبرات العالمية في التشخيص والعلاج دون الحاجة إلى السفر أو إشراك أطباء متخصصين من الخارج.

([1091]) عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي)، مرجع سابق، ص ٦١.

٤- **توفير الخدمات الطبية بصورة مباشرة في أي مكان وزمان**.

مما لا شك فيه أن هناك نقصًا كبيرًا في مقدمي الرعاية الصحية مع تزايد طلب المرضى عليهم في العديد من المجالات ومع ذلك، أتاحت تكنولوجيا التطبيب عبر المواقع الالكترونية سد الفجوات في الوصول إلى هذه الخدمات، لا سيما في المناطق النائية والحضرية.[١٠٩٢]

٥- **إتاحة الفرصة للطبيب الاتصال بغيره من الأطباء**

سهّل ذلك على الأطباء الحصول على المعلومات الطبية دون مغادرة أماكن عملهم، ودون تكبد أي تكاليف، ودون الاضطرار إلى إحالة مرضاهم إلى مرافق رعاية صحية أخرى لتلقي العلاج ولذلك فإن الرعاية الطبية عبر المواقع الالكترونية تتيح إمكانية تبادل الخبرات بين الأطباء في جميع دول العالم مما يساعدهم على التعرف على كليات الطب المختلفة مما له الأثر الإيجابي في تطوير الرعاية الطبية للمرضى .

٦- للتطبيب عن بعد دور فعال في وجود الاوبئة والجوائح:

تأثرت الرعاية الصحية للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة بشدة بسبب انتشار جائحة كوفيد-١٩ مع توجه معظم مؤسسات الرعاية الصحية نحو استيعاب تأثير فيروس كورونا الجديد والسيطرة على انتشاره، أظهرت الظروف التي مر بها العالم ضرورة اعتماد إجراءات التطبيب عبر المواقع الالكترونية وتقديم الخدمات الطبية: عبر الهاتف أو عبر مكالمة الفيديو.

لا تخلو ممارسة الرعاية الصحية عن بعد من عيوب قد تؤثر، من ناحية، على مصالح المرضى، ومن ناحية أخرى، تمنعها من الانتشار كما هو متوقع كوسيلة للرعاية الصحية التقليدية ويمكن حصر هذه السلبيات فيما يلي:

١- يعتمد التطبيب عبر المواقع الالكترونية على استخدام الإنترنت ولذلك فإن إحدى الصعوبات الأساسية التي تعيق عملية التطبيب عبر المواقع الالكترونية هي عدم توفر الاتصال بالإنترنت، وهو عنصر مهم في تقديم الخدمة.

٢- عدم وجود تنظيم قانوني للرعاية الصحية عن بعد، ولا يمكن القول بأن القواعد العامة التي تنظم الرعاية الصحية بشكلها التقليدي تنطبق على الرعاية الصحية عن بعد، حيث أن الغرض واحد في كلا النوعين، وهذا لا يوجد تختلف وسائل وأساليب ممارسة التطبيب عبر المواقع الالكترونية، مما دفع بعض الدول إلى العمل مع منظمة الصحة العالمية بشأن التنظيم القانوني للتطبيب عبر المواقع الالكترونية.

[1092] عبد اللطيف يونس، مقال علي الموقع الالكتروني التالي:

n7043899962017021621=FileName?asp.veiw_print_/sy.thawra://h

٣- احتمالية تعرض الأجهزة التي تخزن بيانات المرضى للتلف بسبب عدم كفاية الاحتياطات أو عدم الصيانة المستمرة قد يؤدي إلى تلف البيانات الصحية المخزنة على هذه الأجهزة أو حذفها.

المبحث الثاني

شروط أعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الأول

الشروط التى تتعلق بالمريض

أولا: الموافقة المسبقة علي أعمال التطبيب عبر المواقع الالكترونية.

تعد موافقة المريض على القيام بعمل التطبيب عبر المواقع الالكترونية هي أحد المتطلبات الأساسية التي حددها القانون الفرنسي في المرسوم رقم ١٢٢٩ المؤرخ في ١٩ أكتوبر ٢٠١٠ ، وإذا كان الأمر يتعلق بطفل قاصر أو شخص خاضع لإجراءات الحماية القانونية مثل الوصاية أو الوصاية، فيجب الحصول على موافقة ممثله القانوني أو ممثله القانوني، حيث يسمح القانون الفرنسي بذلك للمهنيين العاملين في مجال التطبيب عبر المواقع الالكترونية، ما لم يكن صاحب البيانات (المريض) يرفض مشاركة معلوماته، لا سيما من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[١٠٩٣] كما تعد موافقة المريض أيضًا أحد المتطلبات الأساسية للوضع القانوني لعمل التطبيب عبر المواقع الالكترونية، حيث لا يجوز تنفيذها إلا بعد الحصول على موافقته الحرة والمستنيرة وبعد إبلاغ المريض مسبقًا بجميع المعلومات اللازمة والمناسبة، وقبل البدء بخدمة أو تدخل أو أداء عمل طبي مثل تسجيل الجلسات بالفيديو والصوت أو استخدام البيانات لأغراض البحث والدراسات ولا يجوز بأي حال من الأحوال العمل في التطبيب عبر المواقع الالكترونية دون الحصول على هذه الموافقة من متلقي الرعاية الطبية.

ثانيا: تدريب المريض على استخدام جهاز التطبيب عبر المواقع الالكترونية.

يجب أن يستوفي المريض متطلبات القيام بالعمل الطبي عبر المواقع الإلكترونية تدريب وإعداد المريض لاستخدام جهاز الصحة عن بعد ولكن بطريقة مختلفة، حيث يجب على المختص تثقيف المريض وتثقيفه قبل البدء في تقديم خدمات الصحة عن بعد أو إبلاغ عائلته بجميع المعلومات ذات الصلة بالخدمة، وأساليب ضمان خصوصية المريض وسرية معلوماته، وأسس حفظ الملفات الصحية والسلبيات المتعلقة بتقديم الخدمة وأساليب الاتصال ومتابعة العلاج لاحقًا.[١٠٩٤]

([1093]) عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي)، مجلة معهد دبي القضائي، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ٧٢.

[1094] voir, Article R. 63162° «:3- Lorsque la situation l'impose, la formation ou la préparation du patient à l'utilisation du dispositif de télémédecine».

المطلب الثاني

الشروط التى تتعلق بالمهني

لقد سبق أن عرفنا المهني بأنه أي شخص طبيعي مرخص له بمزاولة مهنة صحية ويجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط حتى يتمكن من مزاولة النشاط الطبي عبر المواقع الإلكترونية.[١٠٩٥]

الشرط الأول: الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة

يعتبر شرط الترخيص المهني للمهني متطلباً أساسياً لممارسة أنشطة التطبيب عبر المواقع الالكترونية، حيث لا يمكن القيام بهذه الأنشطة إلا بترخيص من الجهات المختصة والمختصة في الدولة والهدف من ذلك هو القضاء على جميع الممارسات الطبية الخاطئة للتطبيب عبر المواقع الالكترونية، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الطبيعة التقنية لكل من المعدات والأجهزة المستخدمة والمعلومات المنقولة، والتي يمكن أن تخدع المرضى ويمكن استغلال حالتهم وصحتهم ، وللتأكيد على أهمية شرط الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، فقد منع أي شخص طبيعي أو اعتباري من إنشاء أو تشغيل خدمات الرعاية الصحية عن بعد ما لم يكن حاصلاً على ترخيص مماثل من الهيئة.

الشرط الثاني: تقديم وثيقة تأمين ضد المسؤولية المدنية[١٠٩٦]

من الشروط الأساسية التي يتعين توافرها في مهني الرعاية الصحية المشاركين في أعمال التطبيب عبر المواقع الالكترونية، ضرورة تقديمهم لوثيقة تأمين تغطي مسؤوليتهم المدنية المهنية فتقديمهم لهذه الوثيقة يعتبر شرطا ضروريًا إجباريا للحصول على الترخيص بمزاولة المهنة، لهذا أطلق عليه التأمين الإجباري كما يتعين عليهم التحقق من أن بوليصة التأمين الخاصة بهم تغطي خدمات التطبيب عبر المواقع الالكترونية وذلك قبل تقديم الخدمة.

الشرط الثالث: التدريب على استخدام أجهزة التطبيب عبر المواقع الالكترونية[١٠٩٧]

يعد تدريب المهنيين الصحيين المشاركين في أنشطة التطبيب عبر المواقع الالكترونية على استخدام المعدات المستخدمة في هذا النشاط أحد المتطلبات الأساسية التي يجب أن يستوفيها المحترف حتى يُسمح له بتنفيذ هذا النشاط لذلك أصبح هذا الشرط أحد الشروط الفنية والمعايير التنظيمية التشغيلية التي يجب توافرها لممارسة مهنة التطبيب عبر المواقع الالكترونية، وتأكيدا لأهمية هذا الشرط فإن وثيقة أخلاقيات مهنة الطب عبر المواقع الإلكترونية تلزم الطبيب بمعرفة حدود التقنيات المستخدمة وكيفية

(1095) عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي)، مرجع سابق، ص ٧٦.

(1096) أشرف جابر، التأمين من المسؤولية المدنية للأطباء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣.

(1097) Patient access to the electronic health record, Report of the eHealth stakeholder group, June 2013.p. 14.» Patients and health professionals must be educated about the nature and purpose of the equipment».

استخدامها وعلاجها، وإذا لزم الأمر يجب عليه الاستعانة بالمساعدة من أطراف ثالثة متخصصة لتحقيق أقصى استفادة من التقنيات حسب الوضع.

المطلب الثالث

الشروط التى تتعلق بالمنشأة والجهات الصحية

أولاً يجب التأكيد على أنه لا يجوز تقديم خدمات التطبيب عبر المواقع الالكترونية إلا من خلال المؤسسات الصحية أو الأكاديميات الحاصلة على ترخيص بذلك، وأنها بمجرد حصولها على ترخيص مزاولة النشاط الخاضع للترخيص فإنها تلتزم بمجموعة من الالتزامات من أهمها الالتزام بتوفير معلومات عن خدمات التطبيب عبر المواقع الالكترونية.

أولاً: شروط ممارسة أنشطة التطبيب عبر المواقع الالكترونية من خلال منشأة طبية قائمة فقط لهذا الغرض وليس للخدمات الطبية الأخرى، وهي من الشروط التي يجب توافرها في هذا النوع من مرافق الرعاية الصحية، ولتقديم هذه الخدمات تطبق الشروط التالية:

الشرط الأول: الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط:

حيث يعتبر شرط الحصول على ترخيص لمزاولة أنشطة التطبيب عبر المواقع الالكترونية متطلباً أساسياً، إذ يحظر على أي جهة اعتبارية إنشاء أو تشغيل أو تقديم خدمات التطبيب عبر المواقع الالكترونية إلا بعد الحصول على تصريح لمزاولة هذا النشاط، وتحصل المؤسسة الصحية على الترخيص المذكور و بل ويمتد الأمر إلى الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، الذي تصدره الهيئة لجميع المهنيين العاملين في مجال تقديم الخدمات الصحية عبر المواقع الإلكترونية.

١- تقديم طلب الترخيص

يجب تقديم طلب الترخيص إلى الجهة الإدارية المختصة وهي إدارة التنظيم الصحي وفق النموذج المعد من قبلها لهذا الغرض في إطار برنامج الترخيص الإلكتروني مشفوعاً بالمستندات التى يتطلبها القانون .

٢- البت في الطلب[١٠٩٨]

بعد تقديم الطلب تقوم الجهة الإدارية المقدم إليها بفحصه ومنح موافقته المبدئية من عدمه عند منح الموافقة الأولى، سيتم إصدار خطاب بهذا الشأن مع الأنشطة وفي حالة منح مقدم الطلب هذا التصريح،

(1098) voir: article 6316-10 du code de santé Public:« Les organismes et les professionnels de santé utilisateurs des technologies de l'information et de la communication pour la pratique d'actes de télémédecine s'assurent que l'usage de ces technologies est conforme aux dispositions prévues auquatrième alinéa de l'article L. 1111-8 du code de la santé publique relatif aux modalités d'hébergement des données de santé à caractère personnel».

يجب عليه تقديم ما يثبت كافة متطلبات مزاولة المهنة خلال مدة أقصاها ستة أشهر، تبدأ من تاريخ منح التصريح.

الشرط الثاني: إنشاء ميثاق داخلي يحدد نظام العمل في المنشأة الصحية فيجب على مقدم الطلب قبل مباشرة نشاطه وضع نظام داخلي لتحديد نظام العمل في المنشأة الصحية، على أن تتوفر فيه السياسات والإجراءات والأسس التالية:

- مبادئ تقييم المريض وأساسيات العلاج.

- أسس توثيق معلومات المريض في السجل الصحي وطرق المحافظة علي إرشادات لضمان سهولة وصول المهنيين إلى السجل الصحي وتبادل معلومات وبيانات المرضى، بما في ذلك استخدام السجلات الصحية الإلكترونية.

الشرط الثالث: ضمان تأهيل وإعداد المهنيين الصحيين الممارسين ويعد هذا الشرط أحد المتطلبات الأساسية التي يجب على المؤسسات والمراكز الصحية استيفائها للحصول على ترخيص مزاولة أنشطة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

الفصل الثاني

أحكام المسؤولية المدنية للطبيب فى التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المبحث الأول

صور التطبيب عبر المواقع الإلكترونية وتقييمها

المطلب الأول

صور التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

يمكن أن يكون للتطبيب عبر المواقع الالكترونية صور عديدة، وذلك حسب نوع الخدمة الطبية المقدمة عن بعد ولكن يمكن أن يعزى ذلك حسب نوعية الخدمة الطبية التي تقدم عن بعد ولكن يمكن إرجاع التطبيب عبر المواقع الالكترونية الى ما يأتي: (١٠٩٩)

أولا: الطب التفاعلي: يمكّن المرضى والأطباء من التواصل في الوقت الفعلي من خلال خدمات الطب الإلكترونية التفاعلية التي تتيح التفاعلات في الوقت الفعلي بين المريض ومقدم الخدمة يتم ذلك عن طريق:

١- تخزين وتوزيع المعلومات الطبية.

إن تلقي المعلومات الطبية لا يتطلب حضور الطرفين في نفس الوقت يسمح لمقدمي الخدمة بمشاركة معلومات المريض مع طبيب في مكان آخر يعد تخصص شائع يمكن ممارسته باستخدام الطب الإلكتروني غير المتزامن، ويجب أن يتم تنظيم السجل الطبي وفقًا لذلك، ويفضل أن يكون على شكل سجل طبي إلكتروني، وتنطبق المسؤولية التقصيرية عن الأفعال الشخصية على هذه الأفعال. (١١٠٠)

٢- التطبيب بالتخزين والارسال - store and forward :

يجب على المريض إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني تحتوي على المعلومات الطبية إلى الطبيب ثم يراجعها الطبيب ثم يرد بنفس الطريقة التي استلم بها البيانات في وقت آخر وتفيد هذه الطريقة في الحالات الروتينية والطارئة وكذلك في مواجهة الأوبئة المنتشرة والمعدية.

(1099) محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢، ص ٤١٧.

(1100) الطعن رقم (١٢٤٢٢) لسنة ١٩٨٢ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٣/٣/١٩، في قضاء محكمة النقض أن مسؤولية الطبيب الذي اختاره المرريض لعلاجه هي مسئولية عقدية والطبيب وإن كان لا يلتزم بمقتضي العقد الذي ينعقد بينه وبين مريضه بشفائه أو بنجاح العملية التي يجريها له، لأن التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة وإنما هو التزام ببذل عناية، إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضي أن يبذل لمريضه جهودا صادقة في غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة في علم الطبفيسال الطبي عن كل تقصير في مسلكه الطبي لا يقع من طبيب يقظ مستواه المهني.

٣- التطبيب من خلال مؤتمر الفيديو - video conference telemedicine:

وفي هذه الطريقة يتم إجراء مؤتمر فيديو مباشر بين المرض ومقدم الحالة والطبيب المعالج والطبيب الاستشاري للمستشفى المركزي ويقوم الأخير بفحص حالة المريض بناء على المعطيات الطبية المتوفرة لديه، ومن ثم يجري المكالمة المرئية على الهواء مباشرة ثم يقدم تقريرا مكتوبا برأيه، ويخضع الطبيب لقواعد المسؤولية عن الكائنات الحية وغير الحية

٤- الرعاية المنزلية. home care:

تم تصميم هذه الطريقة لتقديم الرعاية الصحية للمريض في المنزل من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنقل الصوت والصور وتوفير جهاز خاص في منزل المريض ينقل المعلومات الطبية للمريض بما في ذلك معدل التنفس ومعدل ضربات القلب وضغط الدم بالنسبة للطبيب المتواجد في منشأة طبية بعيدة.

ثانيا: التطبيب المتزامن. (١١٠١)

هو اتصال مباشر يتطلب اتصال المريض ومقدمي الرعاية الصحية بالإنترنت في نفس الوقت فهناك العديد من البروتوكولات التي تحكم هذا النوع من التطبيب عبر المواقع الالكترونية، وذلك باستخدام الصور الصوتية والمرئية المباشرة والتسجيلات الثنائية بين المريض والطبيب، حيث يتم تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية كجزء من تقديم الخدمة، وقواعد الضرر الخاصة بها تنظيم هذه المسؤولية.

ثالثا: التطبيب غير المتزامن.

يُعرف أيضًا باسم التطبيب عبر المواقع الالكترونية للتخزين والنقل، حيث ينتظر المريض لفترة أطول للحصول على الرعاية الطبية ويقومون بتخزين معلوماتهم وإرسالها إلى مقدمي الرعاية الصحية الذين يستجيبون لها في الأوقات المناسبة. ((١١٠٢))

رابعا: خدمة المراقبة الذاتية عن بعد.

يتيح ذلك للأطباء الوصول إلى البيانات المهمة حول المرضى وتتبعهم عن بعد، ويُسمح للمريض بالبقاء في المنزل ويتم نقل جميع بيانات المراقبة عبر الإنترنت إلى طبيب آخر، الذي يفسرها ويتخذ القرارات بشأن رعايته تسمى هذه الصورة بالمراقبة الطبية عن بعد ويمكن تطبيقها على المرضى، خاصة عندما يكونون في وحدات العناية المركزة، مثل تلك الموجودة في وحدات العناية المركزة مثل: ضغط الدم، وقياس نبضات القلب، وأي معلومات حيوية أخرى.

(1101) Sachpazidis, Ilias, Image and Medical Data Communication Protocols for Telemedicine and Teleradiology, Darmstadt, Germany: Department of Computer Science, Technical University of Darmstadt.

(1102) محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص ٤٢١.

خامسا: الاستشارة الطبية.

البعض أطلق عليها الاستشارة الإلكترونية، والبعض الآخر أطلق عليها التشخيص التلفزيوني أو الهاتفي، وبالمقارنة بتعريف المشرع الفرنسي على أنه شيء يهدف إلى السماح للمهني بتقديم المشورة الطبية للمريض، والذي قد يكون معه أخصائي طبي أو تعليمات طبيب أخرى لمساعدة الطبيب في هذا العمل إذا لزم الأمر.

سادسا: الخبرة الطبية عن بعد.

الهدف من الرأي الطبي عن بعد هو إعطاء الأخصائي الفرصة للحصول على رأي واحد أو أكثر من المتخصصين الطبيين بناءً على تدريبهم أو كفاءتهم الخاصة، بناءً على المعلومات الطبية عن المريض.[١١٠٣]

سابعا: المساعدة الطبية.

الهدف هو تغطية الاحتياجات الأساسية من الأدوية والمستلزمات الطبية التي يعتبر توفرها أحد أسباب الشفاء وهو الخطوة الأولى في التطبيب عبر المواقع الالكترونية، حيث أنه يتضمن مساعدة طبيب عن بعد لأخصائي صحي آخر أثناء الدورة، وتنطبق احكام مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة فيسأل الطبيب المعالج ومعاوينه باعتبارهم تابعين له.

المطلب الثاني

تقييم التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

يعد الطب عبر المواقع الإلكترونية من أهم التطورات في الطب حيث لا يحتاج الطبيب والمريض إلى التواجد في مكان واحد ولا في دولة واحدة حيث يتم تقديم الخدمات الطبية في التطبيب عبر المواقع الالكترونية عبر البريد الإلكتروني ومكالمات الفيديو، وله العديد من المزايا.

أولا: يساهم التطبيب عبر المواقع الإلكترونية في توفير النفقات

توفر خدمة التطبيب عبر المواقع الالكترونية تكاليف المريض عن طريق تجنب النقل والإقامة في المستشفى وزيارات العيادة، كما يمكن للطبيب مراقبة حالة المريض عن بعد أو إجراء مراقبة طبية على مدار ٢٤ ساعة في أي وقت دون تكبد أي تكاليف على المريض بالإضافة إلى ذلك، يتم تقليل مدة الإقامة في المستشفى، مما يرتبط بزيادة التكاليف على المريض، حيث يمكن رعاية المريض من المنزل.[١١٠٤]

[1103] سامح عبد الواحد التهامي، التنظيم القانوني للعمل الطبي عن بعد (دراسة في القانون الفرنس)، بحث مقدم إلي المؤتمر بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص ٥٥١.

(1104) عمرو بدوي، التطبيب عن بعد، مرجع سابق، ص ٦٣.

ثانيا: إتاحة الفرصة للطبيب الاتصال بغيره من الأطباء:

وقد سهّل ذلك على الأطباء الحصول على المعلومات الطبية دون مغادرة أماكن عملهم، ودون تكبد أي تكاليف، ودون الاضطرار إلى إحالة مرضاهم إلى مرافق رعاية صحية أخرى لتلقي العلاج ولذلك فإن الرعاية الطبية عن بعد تتيح إمكانية تبادل الخبرات بين الأطباء في جميع دول العالم مما يساعدهم على التعرف على كليات الطب المختلفة مما له الأثر الإيجابي في تطوير الرعاية الطبية للمرضى.

المبحث الثاني

واجبات المهني القائم بأعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الأول

شروط مزاولة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

أولا: إعلام المريض بمخاطر العمل الطبيب عن بعد الذي سوف يمارس عليه.

الأصل في نطاق التزام التطبيب عبر المواقع الالكترونية هو إعلام المريض بمخاطر العمل الطبي الذي سيتم القيام به عليه، سواء كان فحصًا أو علاجًا دوائيًا أو عملية جراحية ومن الضروري إبلاغ مريض التطبيب عبر المواقع الالكترونية أنه سيتم تبادل المعلومات المتعلقة به بين المهنيين الصحيين المشاركين في التطبيب عبر المواقع الالكترونية.[١١٠٥]

ثانيا: أخذ موافقة المريض على العمل الطبي عن بعد

لا يوجد إجماع على أن الحصول على موافقة اختيار المريض لوسائل وطرق العلاج عن بعد هو جزء من واجبات الطبيب عند مزاولة الطب نيابة عن الغير، وقد أوضح المشرع المصري ذلك وقد تناول هذا الالتزام في اللائحة المهنية للطب البشري من عام ٢٠٠٣م، بشرط عدم السماح للطبيب بإجراء الفحص إذا كان المريض غير مؤهل، يجب على الطبيب إبلاغ المتبرع بالعواقب الطبية قبل إزالة العضو، ويجب على الطبيب الذي يتم استدعاؤه إلى العيادة بسبب قاصر أو عاجز أو مريض فاقد الوعي في حالة خطيرة أن يبذل كل ما في وسعه لإنقاذه، حتى لو لم يتمكن من الحصول على إذن في الوقت المناسب (بناء على (المعرفة) يتلقاها من الوصي والقيم عليه، كما يجب عليه ألا يتنحى عن علاجه إلا إذا زال الخطر أو إذا عهد بالمريض إلي طبيب أخر.[١١٠٦]

ثالثا: الالتزام بالعناية والاشراف على حال المريض عن بعد

(1105) محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس، كلية الحقوق، جامعة دمياط، ٢٠٢٢، ص ٤٣١.

(1106) محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص ٤٣٧.

إن التزام التطبيب عبر المواقع الالكترونية تجاه المريض لا ينتهي بانتهاء العملية، بل يمتد إلى ضرورة مرافقة المريض حتى يفيق من الغيبوبة وتزول آثار التخدير، ويجب على الجراح أن يعيره الاهتمام الواجب لكل ما يتعلق بالعملية بعد العملية، فقد تكون الأشعة السينية ضرورية للاطمئنان، ويلتزم الطبيب بالإشراف على مساعديه في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بعد إتمام العملية كما يقع على الطبيب الالتزام بمراقبة مساعديه في الأعمال المحددة لهم بعد إنجاز العملية، كما ترتبت مسؤولية الطبيب عن الحروق التي لحقت بالمريض قبل أن يصحو بعد العملية.

خامسًا: المحافظة على السرية الطبية للمريض

يجب على من يقوم بجمع ومعالجة المعلومات والبيانات الصحية عن المرضى تخزينها في مجموعة من الأنظمة الإلكترونية وليس السجلات الصحية الإلكترونية فقط، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع الأنظمة معرضة للمخاطر، ولا يجوز للطبيب أن يفشي أسرار مريضه التي يطلع عليها بحكم مهنته، إلا بناء على حكم قضائي أو في حالة احتمال وقوع ضرر جسيم، مع مراعاة اليقين بأن ذلك يمكن أن تلحق الضرر بالآخرين، أو في الحالات الأخرى التي ينص عليها القانون مع الحفاظ على سرية معلومات وبيانات المريض. [١١٠٧]

المطلب الثاني

واجبات المهني القائم بأعمال التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

أولا: الالتزام بمعالجة البيانات الشخصية الصحية الخاصة بالمرضى

أحد الالتزامات الأساسية لمتخصص التطبيب عبر المواقع الالكترونية هو الالتزام بمعالجة البيانات الصحية الشخصية للمرضى ولا تقتصر معالجتها على البيانات التي تعتبر بطبيعتها أو بشكل واضح بيانات طبية، ولكنها تشمل أيضًا البيانات التي قد تكون مرتبطة باستخدام بيانات أخرى لاستخلاص استنتاجات حول الحالة الصحية للشخص أو المخاطر.

ثانيا: الالتزام بالحفاظ على الخصوصية والسرية المهنية.

احترام الحياة الخاصة للفرد هو حق كرسته العديد من الدساتير والقوانين الوطنية بنصوص صريحة، كما يعد الالتزام بالمحافظة على السرية في مجال العمل الطبي من الالتزامات التي أثارت خلافات في السوابق القضائية والفقهية حول مدى نطاقه وهل هو التزام مطلق أم نسبي؟ يعد الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات الصحية للمريض أحد الالتزامات الأساسية لكل من يشارك في عمل التطبيب

([1107]) Chapter 4 Understanding Electronic Health Records, the HIPAA Security Rule, and Cybersecurity, the office of the national Coordinator Health Information Technology.P. 26, Accessed: 3 sep 2019

عبر المواقع الالكترونية ولا يقتصر واجب السرية على كل ما عايشه الطبيب في ممارسة مهنته فحسب، بل يمتد أيضًا إلى كل ما رآه أو سمعه أو فهمه.

ثالثاً: الالتزام بالحصول على موافقة المريض

يعد الحصول على موافقة المريض الحرة والمستنيرة للقيام بأعمال التطبيب عبر المواقع الالكترونية أحد الالتزامات الأساسية المفروضة عليه قبل القيام بهذه الأعمال، باستثناء التدخلات الطارئة، حيث يحق لكل شخص بالغ رفض العلاج أو الموافقة عليه في حال كان المريض قاصراً أو يعاني من إعاقة عقلية تجعل من المستحيل عليه التعبير عن إرادته، فيجوز في هذه الحالة الحصول على موافقة ولي أمره أو مرافقه، حيث أن موافقة أو إذن ولي الأمر ولا يمكن للمريض أن يحصل عليها من الجهات المخولة قانوناً بإعطائها له، مما يعرض الشخص الذي يقوم بهذه المهام وتنشأ المسؤولية القانونية عن عدم الامتثال لهذا الالتزام.

رابعاً: الالتزام بإبلاغ المريض بالإجراء الطبي الذي يتم اتخاذه

يعد الالتزام بالإبلاغ أو الإعلام أو التبصير من الالتزامات الأساسية للطبيب عند التعامل مع المريض، ومن جوانب الفقه المصري أنه يسميه الالتزام بتزويد المريض بالبيانات والمعلومات الطبية قبل إجراء أي إجراء علاجي أو جراحي وتتكون من إعلام المريض بتشخيص حالته الصحية وطبيعة التدخل الطبي والغرض منه وخيارات العلاج الممكنة والمخاطر المحتملة والتدابير الطبية المتخذة تجاهه، ويجب أن يكون المريض واضحًا بشأن نطاق هذا الإجراء وكذلك الوسائل المستخدمة لتنفيذه.

خامساً: الالتزام بتضمين السجل الطبي الإلكتروني للمريض حالته الصحية وكافة إجراءات التطبيب عبر المواقع الالكترونية.

لا شك أن السجلات الطبية الإلكترونية من خلال المواقع الإلكترونية تلعب دورا هاما في مجال الطب حيث أنها ذات فائدة كبيرة للأطباء والمرضى ومقدمي الرعاية لأنها تتيح الوصول إلى كافة البيانات والمعلومات الصحية لجميع المرضى كما أنها عنصر الرعاية لأنها تزيد من معدل التفاعل والمشاركة في الرعاية الصحية.

وذلك باعتبارها أداة مهمة لتحسين السلامة والجودة والوصول إلى الرعاية الصحية، يمكن لجميع البيانات والمعلومات التي تجمعها، إذا تمت إدارتها بشكل جيد وفعال، أن تكون مفيدة لأغراض البحوث الصحية ونظرًا لأهميته بالنسبة لنظام الرعاية الصحية، سعت بعض الدول إلى سن قوانينها الخاصة كما وصف البعض السجلات الطبية الإلكترونية بأنها مستودع لتسجيل جميع المعلومات الطبية للمريض، بما في ذلك التركيب الديموغرافي والتاريخ الطبي والملاحظات السريرية والأغراض والتشخيصات والأدوية الحالية والبيانات المخبرية وتقارير الأشعة.

المبحث الثالث

المسؤولية المدنية للمهني التى تنشأ عن مباشرة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية

المطلب الأول

الأساس القانوني لممارسة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

ثار الجدل حول طبيعة مسؤولية الطبيب هلي هي عقدية أم تقصيرية وانقسم موقف الفضاء المصري بشأن طبيعتها إلي اتجاهين فمنهم من اعتبرها مسؤولية عقدية اصلا وتقصيرية استثناء.

أولًا: الاتجاه المؤيد للمسؤولية التقصيرية للطبيب.

كان هناك قرار صادر عن محكمة السفن الفرنسية علم ١٩١٣م، قد أكد أن الطبيب يتم مسائلته تقصيرًا عن الفعل الضار ذلك الذ قد أصاب المريض وكل هذا لا علاقة له بالحالات العقدية التي تكون بين الطبيب.[١١٠٨]

حجج القائلين بأن مسؤولية الطبيب تقصيرية.

هناك عدة من الحجج التي قد استند عليها القائلين بالمسؤولية التقصيرية للطبيب وهي:

- حياة الإنسان ليست محل للتعاقد

- المهن الطبية ذات طبيعة فنية [١١٠٩]

- حالات الإصابة المفاجأة: يكون المريض في حالات الإصابة المفاجئة فاقد للوعي أو في حالة غيبوبة تجعل من المستحيل توافر علاقة تعاقدية بينه وبين الطبيب، لكون المريض يكون غير قادر عن التعبير عن إرادته بالإيجاب أو الرفض؛ بحيث يعد خطأ الطبيب خطأ تقصيري لعدم وجود العلاقة التعاقدية.

- إخلال الطبيب بالالتزام: يعد إخلال الطبيب بالالتزام (علاج المريض) هو إخلال بالتزام قانوني، لكون القاضي عنج مسائلة الطبيب لا يفسر البينة المشتركة بين الطبيب والمريض، بل أنه يؤسسها على الالتزامات الطبية وبقواعد المهنة وعلاقتها بالضمير والعلم الطبيب، ولا تدرج هذه الالتزامات ضمن العقد المبرم بين الطبيب والمريض، ولهذا لا بد من إقامة المسؤولية التقصيرية.[١١١٠]

(1108) أحمد محمود سعد، مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه، منشورات جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٣م، ص ٣٣٣.

(1109) احمد محمود سعد، مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(1110) محمد سين منصور، المسؤولية الطبية، منشورات دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩م، ص ١٤٠.

ثانيا: الاتجاه المؤيد بالمسؤولية العقدية للطبيب.

١. **الرابطة العقدية:** أنه وعلى الرغم من وجود بعض من حالات الاستعجال تلك التي لا تحتمل التأخير، يكون الأطباء في حالة إيجاب بشكل دائم، وما يدل على ذلك اللافتة التي تعلق على مدخل العيادة بما تحتوي عليه من بيانات، وأن دخول المريض إليه يعد قبولًا. (١١١١)

٢. **النظام العام:** أن حياة المريض ليست محلًا للتعاقد، القول الذي لا يعني أن ذلك الاتفاق الذي قد يتم بين كلًا من المريض والطبيب وأن الثاني سوف يسئ للأخر، فأن العقد الطبي لا يعني أن الطبيب معفي من مراعاة أصول الفن الطبي.

٣. **العقد الطبي من عقود الإذعان:** القول بأن طبيعة العقد الطبي يعد من قبيل عقود الإذعان ليس بصحيح حتى ولو جهل المريض ما قد تم التعاقد عليه، فيأخذ الطبيب على عاتقه بذل العناية اللازمة بشكل يتناسب مع قواعد الفن الطبي ومع سمعته المهنية وبما يمليه عليه ضميره، والقواعد التي تنظم العمل الطبي هي التي تحدد طريقة بذل العناية والجهد من الناحية الفنية التخصصية(١١١٢).

لا يوجد نص صريح في القانون المصري ينظم ممارسة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

ولكن يمكن الاستناد إلى بعض النصوص القانونية لتنظيم هذه الممارسة، مثل: (١١١٣)

١) القانون المدني المصري : ينظم المسؤولية التقصيرية للمواقع الإلكترونية، مما يعني أنه يمكن تحميل الموقع الإلكتروني مسؤولية الأضرار التي تلحق بالمريض نتيجة ممارسة التطبيب عبر الإنترنت.

٢) قانون العقوبات المصري : ينظم المسؤولية الجنائية للمواقع الإلكترونية، مما يعني أنه يمكن تحميل الموقع الإلكتروني مسؤولية جنائية إذا نتج عن ممارسة التطبيب عبر الإنترنت ضرر جسدي أو نفسي للمريض.

٣) قانون مزاولة مهنة الطب : ينظم شروط مزاولة مهنة الطب، بما في ذلك شروط ممارسة التطبيب عبر الإنترنت.

(1111) حنا، الخطأ الطبي الجراحي في الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية والأوربية والأمريكية، ، دار الكر الجامعي، الطبعة ١، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٧٢.

(1112) صفوان شديفات، المسؤولية الجنائية عن الأعمال الطبية، (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة ١، عمان، ٢٠١١م، ص ١٢٦.

(1113) قرار وزير الصحة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط تقديم الخدمات الطبية عن بعد.

٤) قرارات وزارة الصحة المصري : تصدر وزارة الصحة المصرية قرارات تنظم ممارسة التطبيب عبر الإنترنت، مثل قرار وزير الصحة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط تقديم الخدمات الطبية عن بعد.

المطلب الثاني

مدى انطباق قواعد المسؤولية المدنية للمهني النشأة عن مباشرة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

أولا: حالات الخطأ الطبي الواقع من الطبيب.

تتعدد الأخطاء الطبية التي تُرتكب من قبل الطبيب فيما هو متعلق بمهنته واختصاصه؛ حيث يُسأل الطبيب عن كل تقصير قام به في مسلكه الطبي، ولهذا الأمر سوف نبين بعض من حالات الخطأ التي تقع من قبل الطبيب الخاصة بطبيعة عمله (مهنته).

١-خطأ الطبيب في حالة رفض علاج المريض.

يقع على الطبيب الالتزام بعلاج المرضى ، بالإضافة إلي عدم رفضه معالجة المريض بشكل مبدئي، إلا في بعض الحالات الاستثنائية مثل الاعتبارات الشخصية، باستثناء حالة القوة القاهرة، فإنه يجب على الطبيب ألا يتخلى عن المرضى وانه لا يمكن التخلي عنهم إلا بعد تأمين استمرار المعالجة بأفضل الطرق الممكنة.

٢- الخطأ الطبي في التشخيص

للتشخيص أهمية كبيرة كونه يُعتبر مرحلة تسبق كافة مراحل العلاج، فأي خطأ في التشخيص يترتب عليه نتائج من الممكن ألا تكون إيجابية، ففي هذه المرحلة يحاول الطبيب معرفة ماهية المرض ونوعه والدرجة الذي عليها تُبين مدي خطورته وتقدمه وجميع الظروف التي تؤثر على المريض، فتبدأ المسؤولية عند بدأ هذه المرحلة.[١١١٤]

٣- الخطأ الطبي في العلاج

من الممكن أن ينتج الخطأ كنتيجة لعدم اتباع الأصول العلمية السائدة في وقت مباشرة العلاج فيكون حينئذٍ مسؤولًا عن الأضرار الناتجة عم فعله، ويكون ذلك لكون الطبيب يكون ملزم بإتباع القواعد الثابتة والمستقرة التي قد وضع لها العلم حلٍ والتي دلت الخبرة والتجربة عليها، أما في حالة إن كانت الحالة المعروضة عليه لا تدخل ضمن هذا النطاق هنا لا يكون ثمة مانع من مسايرة الأمور تبعًا لما

(1114) مصطفي أشرف مصطفي الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠٠٩م، ص ١٠٤.

تقتضيه تلك الحالة ومصلحة المريض، ويكون له إعطاء علاج جديد دون شرط وأن تكون أخطاره ليست متناسبة مع فوائده.[١١١٥]

٤- الخطأ الطبي في المراقبة:

٥- تُعد المراقبة في العمل الطبي من أهم المراحل (مراحل التدخل الطبي) وذلك لما يترتب عليها من تحقيق سليم في الوصول إلى شفاء المريض، خاصة بعد التشخيص وتقديم العلاج المناسب، إذ تعتمد سلامة الرقابة على المريض على سلامة العمل الطبي السابق، فان كلًا من المخاطر والآثار المترتبة على العلاج لا يمكن توقع حدوثها أو إغفالها خاصة عندما تكون الأدوية من الأدوية ذات النوع الذي له أثر كبير والخارج عن المألوف، الأمر الذي يستلزم مراقبة واعية وحريصة بشكل كبير من قبل الطبيب.

ثانيا: معيار الخطأ في فقه القانون المدني.

فان الفاضي يستظهر الخطأ الطبي عندما يكون إخلال الطبيب بالتزامه محددًا بوضوح يميزه عن مسلك زميل له (من أواسط زملائه) وفقًا لما كان يجب أن يكون عليه المسلك الصحيح، أي أن قياس الخطأ يكون – اذا صح التعبير - وفق طبيب مهني هو نموذج لقياس السلوك الواجب.[١١١٦]

١) المعيار العام والإشكالية التي أثارته:

قد أقام أصحاب المسؤولية الخطئية أو المسؤولية الشخصية الخطأ على أساس التمييز، ويراد به بان يكون ذلك الشخص من وقع التعدي منه يكون مُدركًا لفعله ومميزًا لتبعاته من شر أو خير، فلا يكون لعديم التمييز مثل الجنون والصبي الغير مميز بان يكون مسؤولًا، ليس من الناحية الجنائية ولا من الناحية المدنية، فلا ضرر من إسناد المسؤولية المدنية لعديم التمييز التابع، وتأسيسها على الخطأ المفترض الذي لا يقبل إثبات العكس، والذي لا ينفيه انعدام تمييزه.[١١١٧]

وانه يتضح مما سبق أن معيار الخطأ معيار عام فهو يكون له عدة من المعايير وهي:

(1115) شريف الطباخ، جرائم الخطأ الطبي والتعويض عنها في ضوء الفكر والقضاء، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م، ص ٤٩.

(1116) سهير منتصر، المسؤولية المدنية عن التجارب الطبية في ضوء قواعد المسؤولية المدنية للأطباء، دار النهضة العربية، جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ١٩٩٨.

(1117) محمد فتح الله النشار، حق التعويض المدني بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م، ص١١٨.

١. المعيار الشخصي:

بالنسبة للأطباء فانه يقاس مسلك الطبيب عند وقوع الخطأ على سلوكه الشخصي المعتاد، ففي حالة اذا كان هذا الخطأ قد نتج عن سلوك أقل حيطة وحذر من سلوكه الذي قد اعتاد عليه، ففي وقتها تتوافر في حقه الإخلال بواجبات الحيطة والحذر.

١. المعيار الموضوعي:

يثوم المعيار الموضوعي على أساس قيام سلوك الشخص الذ لا بد من أن يلتزم في سلوكه وفي تصرفاته قدرًا متوسطًا مُعتاد من الحيطة والحذر، ففي حالة إذا أخل هذا الشخص بواجبات الحيطة والحذر عما يلتزم به الشخص المعتاد هنا قد توافر في حقه الإخلال بتلك الواجبات.

ثالثا: طبيعة المسؤولية المدنية للتطبيب عبر المواقع الالكترونية.

مع تطور القوانين والأنظمة التي تحكم الشروط الخاصة بمزاولة مهنة الطب التي قد أثيرت الجدل وكثرة المناقشات حول تحديد الطبيعة الخاصة بها، (التقصيرية، التعاقدية)؛ تقوم المسؤولية المدنية في أغلب الأحوال عندما يخل الفرد بما هو ملتزم به من قبل القانون أو الاتفاق، ويكون الجزاء فيها بالتعويض عن الضرر الناشئ عن هذا الإخلال.[١١١٨]

١- المسؤولية التقصيرية.

يرى القضاء المصري أن واجب الطبيب هو بذل العناية ومحاسبته على أي إهمال في تصرفاته الطبية ولا ينطبق هذا على الطبيب الذي يحترم مستواه المهني والذي انحرف في نفس الظروف عن أداء واجبه، فإخلاله بواجبه يعني أنه يجب أن يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق بالمريض بل إن العلاقة بين الطبيب والسلطة الإدارية علاقة سليمة وليست ذات طبيعة تعاقدية فمسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد مسئولية تقصيرية.

أركان المسؤولية التقصيرية:

أ- **الخطأ التقصيري:** يعرف الخطأ التقصيري بأنه ذلك الإخلال بالتزام مصدره القانون؛ حيث يتكون الخطأ التقصيري من (عنصر التعدي، عنصر الإدراك والتمييز).

العنصر المادي (عنصر التعدي): يعد الشخص متجاوز أو متعدي تبعًا لمعيارين أحدهما معيار شخصي قائم على أساس النظر للفعل من خلال شخص الفاعل وذلك في حالة إذا كان حريص أو يقظ للوصول للعمل الخاطئ، والمعيار الموضوعي الذي يقوم على أساس النظر إلى الانحراف بدون

(1118) إياد محمد جاد الحق، مدى لزوم الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية في مشروع القانون المدني الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٢م، ص ١١٢.

الاهتمام بالأمور وبالظروف الشخصية للفاعل مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك بعض من الحالات التي يتم فيها التعد تبعًا للنص القانوني أو أنه يكون الخطأ مشروع كما في حالة الدفاع الشرعي، وتنفيذًا لأمر الرئيس وحالة الضرورة.[١١١٩]

العنصر المعنوي (عنصر الإدراك والتمييز): يعد عنصر الإدراك والتمييز بالنسبة للدول التي تقيم المسؤولية على أساس الخطأ فأنه يكون غير كافي أن ينحرف الشخص عن سلوكه بل انه يلزم توافر (الإدراك والتمييز) من قبل الشخص المعتدي، فلا يقرر لكلًا من الصبي والمجنون المسؤولية عن الأفعال الصادرة منهم لعدم توافر لديهم الإدراك والتمييز.[١١٢٠]

ب- الضرر:

يعد الضرر هو ذلك الأذى الذي يصيب الشخص مما يترتب عليه تعويضه كونه يمس حق من الحقوق أو لمصلحة مشروعة، سواء أن يتعلق الحق أو المصلحة بالحياة أو الحق بالسلامة الجسدية، أو بعدم المساس بالعواطف أو المال أو الحرية والشرف إلى غير ذلك.

ج- العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

لا بد من توافر العلاقة السببية بين الخطأ والضرر لكي تتحقق المسؤولية التقصيرية، أي أن الخطأ يعد هو السبب الذي أدي لوقوع الضرر، ففي حالة إذا لم تتوافر العلاقة فلا تنهض علاقة السببية.[١١٢١]

٢- **المسؤولية العقدية.**

تعرف المسؤولية العقدية بأنها واجب التعويض الضرر الذي قد نتج كنتيجة للإخلال بالتزام عقدي وعليه تتحقق المسؤولية العقدية وذلك متى قد أخل الدائن بالتزاماته العقدية، ويكون ذلك أما بإمتناعه عن التنفيذ، أو بتنفيذه لإلتزاماته تنفيذًا معيبًا، أو في حال تأخره عن التنفيذ.[١١٢٢]

أركان المسؤولية العقدية.

الخطأ العقدي: يسأل الطبيب المتعاقد في حالة إخلاله الشخصي بالعقد متى قام بسلوم مخالف لما التزم به في العقد الطبي، مع توافر باقي أركان المسؤولية تلك التي تنشأ مسؤولية الطبيب العقدية.[١١٢٣]

الضرر العقدي: يتحقق الضرر العقدي متى أخل الطبيب بالتزامه من خلال عدم قيامه بالالتزام الوارد في العقد أو التأخير ي تنفيذ هذا الالتزام أو تنفيذه بشكل معين.

(1119) منذر الفضل، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء ١، عمان، ١٩٩٥م، ص ٣٤٢.

(1120) عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد ١، الجزء ١، الطبعة ٣، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٨٨١.

(1121) سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني، مكتبة مصر الجديدة، الطبعة ٥، الجزء ١، مصر، ١٩٩٢م، ص ٤٥٠.

(1122) أحمد مفلح خوالدة، شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية، (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م، ص ٢٦.

(1123) وائل تيسير محمد عساف، مرجع سابق، ص ٧.

العلاقة السببية:

يقصد بالعلاقة السببية هنا أن يكون هناك ترابط بين كلًا من الخطأ الصادر من قبل الطبيب وبين الضرر الذي لحق بالمريض، ويكون الطبيب ملتزم عن الأخطاء الطبية الصادرة منها بنوعين من الالتزامات هما (الالتزام ببذل العناية أو الوسيلة)، ويتمثل الثاني في (الالتزام بتحقيق الغاية، وأرى أنه في ظل التطبيب عبر المواقع الالكترونية لا يمكن القول بان مسئولية الطبيب عبر المواقع الالكترونية هي مسئولية عقدية في جميع حالاتها وسبب ذلك أنه ليس هناك حرية في اختيار الطبيب من قبل المريض عبر المواقع الالكترونية خاصة وان هذ العمل يتم من خلال وسيط بشري أو وسيط الكتروني فلا يمكن اخضاعها للنظرية التعاقدية وأرى أن تظل مسئولية الطبيب قائمة ولا تتأثر إلا في الظروف القهرية والتي تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا أو فيه ارهاق شديد وضرر يصيبه.

ثالثا: المسؤولية الجنائية للتطبيب عبر المواقع الالكترونية.

في مصر، لا يوجد نص صريح في القانون ينظم ممارسة التطبيب عبر المواقع الالكترونية بشكل صريح وتُحدد قواعد القانون الجنائي المصري العقوبة التي يجب على الطبيب دفعها في حال ارتكابه خطأً جنائياً، وتشمل هذه العقوبات: [١١٢٤]

١. **الإهمال في تقديم الخدمة الطبية :**يُعاقب الطبيب بالسجن مدة لا تزيد عن ٣ سنوات إذا تسبب إهماله في ضرر جسدي للمريض.
٢. **التسبب في وفاة المريض :**يُعاقب الطبيب بالسجن مدة لا تزيد عن ٧ سنوات إذا تسبب إهماله في وفاة المريض.

[1124] القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن قانون العقوبات.

المطلب الثالث

مدي المسؤولية المدنية للموقع الالكتروني عن فعل الغير

بشكل عام، يمكن القول أن مسؤولية الموقع الإلكتروني عن فعل الغير قد تكون:

١) **مسؤولية عقدية:**

تنشأ هذه المسؤولية إذا كان هناك عقد بين الموقع الإلكتروني والغير، مثل عقد استخدام الموقع أو عقد تقديم خدمة في هذه الحالة.

٢) **مسؤولية تقصيرية:**

- تنشأ هذه المسؤولية إذا لم يكن هناك عقد بين الموقع الإلكتروني والغير، ولكن كان هناك إهمال من الموقع الإلكتروني أدى إلى ضرر للغير في هذه الحالة، يكون الموقع الإلكتروني مسؤولاً عن الضرر إذا كان قد توقع حدوثه، ولم يتخذ الإجراءات اللازمة لمنعه.

٣) **مسؤولية مطلقة:**

- تنشأ هذه المسؤولية في بعض الحالات الخاصة، مثل حالات النشاطات الخطرة في هذه الحالة، يكون الموقع الإلكتروني مسؤولاً عن الضرر حتى لو لم يكن هناك إهمال من الموقع.

أولا: الاعفاء الكلي من المسؤولية التقصيرية

أشار المشرع المصري في المادة ١٦٥ من القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الحالي إلى أنه إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك ".

ثانيا: موقف القضاء.

وجاء في القضاء المصري في مبادئ محكمة النقض المصرية: ""من المقرر قانونًا أن فعل الغير أو المتضرر لا يزيل المسؤولية عن الأفعال الشخصية أو يقلل منها، إلا إذا كان هذا الفعل معتبرًا وتسبب في خطأ" في حد ذاته » شدة الضرر أو المساهمة فيه، فإذا كان خطأ الغير يراعي خطأ المدعى عليه فهو مسؤول مسؤولية كاملة، أما إذا لم يغلب أحد الخطأين على الآخر فيبقى كل مخالفة للضرر سببا في إحداث الضرر وفي هذه الحالة، هناك مرتكبون متعددون، وبالتالي فإن المسؤولية تقع على عاتق أكثر من شخص.

ثالثا: الاعفاء الجزئي من المسؤولية التقصيرية.

أشار المشرع المصري في المادة ١٦٩ من التشريع المدني على انه " إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوي، إلا إذا عيّن القاضي نصيب كل منهم في التعويض"

رابعا: المسؤولية الجنائية للمواقع الالكترونية عن فعل الغير.

يتحميل الطبيب المسؤولية الجنائية في حال ارتكابه خطأً جنائياً خلال ممارسة التطبيب عبر المواقع الالكترونية الإضافة إلى ذلك، يمكن تحميل الموقع الإلكتروني أو المنصة التي تُستخدم لممارسة التطبيب عبر المواقع الالكترونية مسؤولية جنائية في الأحوال التالية.

- **نشر معلومات كاذبة**
- **نشر محتوى يُشجع على الكراهية أو العن:**
- **تسهيل ارتكاب جريمة**
- **اختراق المواقع الإلكترونية**
- **انتهاك خصوصية البيانات**

الخاتمة:

يتضح أن هناك مسؤولية طبية على عاتق الطبيب عند تقديم الخدمة الطبية عبر المواقع الإلكترونية وبناءا علي ذلك توصلنا الي النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

١) أظهرت الدراسة أن هناك مسؤولية طبية على عاتق الطبيب عند تقديم الخدمة الطبية عبر المواقع الإلكترونية.

٢) يجب على الطبيب أن يحصل على موافقة المريض قبل تقديم الخدمة الطبية.

٣) يجب على الطبيب حفظ سجلات طبية للمرضى.

التوصيات:

١) يجب على المشرع المصري إصدار قانون ينظم مزاولة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

٢) يجب على وزارة الصحة المصرية وضع ضوابط وشروط لمزاولة التطبيب عبر المواقع الإلكترونية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد محمود سعد، مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه، منشورات جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٣م.

أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولي، القاهرة، ٢٠٠٨.

أحمد مفلح خوالدة، شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية، (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م.

أشرف جابر، التأمين من المسؤولية المدنية للأطباء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

إياد محمد جاد الحق، مدى لزوم الخطأ كركن من أركان المسؤولية التقصيرية في مشروع القانون المدني الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٢م.

باسم محمد فاضل المدبولي، التنظيم القانوني لممارسة التطبيب عن بعد: دراسة مقارنة، مجلة الأمن القومي، العدد ٢، ٢٠٢٣.

حنا، الخطأ الطبي الجراحي في الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية والأوربية والأمريكية، ، دار الكر الجامعي، الطبعة ١، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.

د. محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد فى ظل جائحة كورونا ، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة دمياط ، العدد رقم ٥ ، يناير ٢٠٢٢م.

سامح عبد الواحد التهامي، التنظيم القانوني للعمل الطبي عن بعد (دراسة في القانون الفرنس)، بحث مقدم إلي المؤتمر بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.

سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني، مكتبة مصر الجديدة، الطبعة ٥، الجزء ١، مصر، ١٩٩٢م.

سهير منتصر، المسؤولية المدنية عن التجارب الطبية في ضوء قواعد المسؤولية المدنية للأطباء، دار النهضة العربية، جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ١٩٩٨.

شريف الطباخ، جرائم الخطأ الطبي والتعويض عنها في ضوء الفكر والقضاء، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م.

صفوان شديفات، المسؤولية الجنائية عن الأعمال الطبية، (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة ١، عمان، ٢٠١١م.

عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد ١، الجزء ١، الطبعة ٣، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي)، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٣٨، ٢٠١٨.

عمرو طه بدوي محمد، التطبيب عن بعد (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي وقانون المسؤولية الطبية الإماراتي)، مجلة معهد دبي القضائي، العدد الأول، ٢٠٢٠.

فراس مشهل عبد الجبار ، رائدة النجماوي ، مسؤولية الطبيب المدنية فى التطبيب عن بعد ، دراسة مقارنة ، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية ، المجلد رقم ٢ ، العدد رقم ٣ ، ٢٠٢٢م.

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن قانون العقوبات.

قرار وزير الصحة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط تقديم الخدمات الطبية عن بعد.

محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢.

محمد حمدان عابدين، المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس، كلية الحقوق، جامعة دمياط، ٢٠٢٢.

محمد سين منصور، المسؤولية الطبية، منشورات دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩م.

محمد فتح الله النشار، حق التعويض المدني بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م.

مصطفي أشرف مصطفي الكوني، الخطأ الطبي مفهومه وآثاره في الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠٠٩م.

منذر الفضل، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء ١، عمان، ١٩٩٥م.

وائل تيسير محمد عساف ، المسؤولية المدنية للطبيب ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير فى القانون الخاص ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠٢٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Article 6316-10 du code de santé Public:« Les organismes et les professionnels de santé utilisateurs des technologies de l'information et de la communication pour la pratique d'actes de télémédecine s'assurent que l'usage de ces technologies est conforme aux dispositions prévues auquatrième alinéa de l'article L. 1111-8 du code de la santé publique relatif aux modalités d'hébergement des données de santé à caractère personnel».

Article R. 63162° «:3- Lorsque la situation l'impose, la formation ou la préparation du patient à l'utilisation du dispositif de télémédecine».

Benjamin Ong: National Telemedicine Guidelines, Academy of Medicine, Singapore, Jan – 2015.

Chapter 4 Understanding Electronic Health Records, the HIPAA Security Rule, and Cybersecurity, the office of the national Coordinator Health Information Technology.P. 26, Accessed: 3 sep 2019

E-Health in India, Legal, Regulatory and Tax Overview, January 2017.

E-Health-Making Healthcare Better for European Citizens: An Action Plan for a European e-Health Area, COM (2004) 356.

Le rapport Erkki Liikanen: "Le rapport montrait également que l'e-santé était en train de devenir la nouvelle industrie de la santé publique avec un chiffre d'affaires annuel de 11 Mds €, aux côtés des produits pharmaceutiques et des dispositifs médicaux".

Patient access to the electronic health record, Report of the eHealth stakeholder group, June 2013.

Sachpazidis, Ilias, Image and Medical Data Communication Protocols for Telemedicine and Teleradiology, Darmstadt, Germany: Department of Computer Science, Technical University of Darmstadt.

المواقع الأكترونية

عبد اللطيف يونس، مقال علي الموقع الالكتروني التالي:

n70438999620170216 21=FileName?asp.veiw_print_/sy.thawra://h

aspx.Ehealth/Pages/nehs/Ministry/sa.gov.moh.www://h